أزمة المياه تصيب السكان بالرعب والخوف من المستقبل:

«الوايت» الماء بعشرة آلاف ريال في العاصمة و25 ألف ريال في غيرها و«الحسّابة بتحسب»

■ مشكلة المياه تأتي في مقدمة المشاكل البيئية في اليمن وهذه الايام يعيش سكان أمانة العاصمة في رعب من المجهول حيث وصل سعر الوايت الماء نوع متوسط (هيس) بعشرة آلاف ريال مما دفع بالكثير من السكان إلى البحث عن المياه من بعض المساجد و(البمبات) وهذه المياه غير صالحة للشرب حيث ومياهها شديدة الملوحة ولم يلجأ السكان إلى ذلك إلا كبدائل مؤقتة حتى تزاح الغمة وتعود الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الأزمة التي تعصف بمقدرات الأمة فيما طالب خبراء المياه المجتمع والجهات ذات العلاقة الاستفادة من هذه الأزمة واعتبروها جرساً يدق ناقوس الخطر مبكرا، فاليمن مهددة بالعطش، مؤكدين أن الأزمة ماهي إلى سحابة صيف وستعود أسعار الوايتات كما كانت بألف ريال وتعود الأسر للبقاء في منازلها بحي الحصبة وغيرها من مناطق أمانة العاصمة بعد أن تحولت أحياء العاصمة صنعاء إلى ريف تعيش أسره على نقل المياه من المساجد والبمبات على رؤوس النساء والأطفال.. في السطور التالية ننقل تخوف المواطنين وشكاواهم ورد مؤسسة المياه الذي يطمئن السكان بسرعة إصلاح ما دمرته الفتنة وإعادة المياه إلى مواصيرها.

تحقيق / عبد الواحد البحري

■ في البداية نلتقي بعدد من سكان العاصمة الذين أكدوا أن هذه الأزمة الخانقة كان سببها تجمعات شبابية لايفقهون شيئا في الحياة لاذنب لهم سوى أنهم كانوا يحلمون بحياة أكثر سعادة ورفاهية وليس العكس ولم يدركوا أنهم سيدخلون البلاد في أزمات لا أول لها ولا آخر فقد أصابوا حيث وصل سعر الوايت الماء في صنعاء القديمة إلى عشرة الاف ريال و25 ألف ريال سعر الوايت في عتق عاصمة شبوة.

يقول الأخ صالح حسن –مستثمر بمدينة عتق بشبوة : ارتفاع سعر البوزة (الوايت) إلى25 ألف ريال أصاب الناس بالخوف ولجأ الكثير منهم إلى شرب المياه المالحة ولكننا نعتبر ذلك ظرفا مؤقتا بسبب توقف محطة التحلية يرجعها الأخوة المسئولون في مكتب المياه لغياب مادة الديزل وارتفاع سعرها وهذا في الواقع أثر على أسر كثيرة لأن غالبية الأسر في مدينة عتق يعتمدون على مياه التحلية لأن مياه الآبار القريبة مالحة وغير صالحة للشرب .

القادم الأسوأ

ويطالب الأخ عبد الله محمد– من سكان مديرية صنعاء القديمة بأمانة العاصمة الجهات المعنية بتوفير المياه الصحية الصالحة للشرب لسكان العاصمة خاصة بعد تعذر وصول المياه إلى المشتركين ضمن الشبكة كما أن غالبية سكان العاصمة يلجأون لشراء الوايت الماء بعشرة آلاف ريال وهذا مبلغ كبير خاصة وهذا السعر لم يتعامل به أبناء العاصمة من قبل ولهذا نناشد الأخوة المسئولين بمراعاة الأسر المعدمة الذين يلجأ غالبيتهم إلى شراء المياه المالحة كونها رخيصة الثمن حيث يصل سعر الوايت الماء إلى ستة آلاف ريال فهل من مغيث لأبناء العاصمة صنعاء الذين يتخوفون من القادم الأسوأ.

شكاوى السكان

يقول الأخ جمال عبد الكريم السمحي –من سكان الحصبة: يبعد منزلي بحوالي150 متراً فقط من مؤسسة المياه بمنطقة الحصبة ومع ذلك لم تصل المياه ولم يتم إعادة الشبكة فقد ألحقت حرب الحصبة الأذى بكل شيء مواصير المياه وكذا الصرف الصحي كما هي في المنازل، ومن خلالكم نتمنى أن تصل شكاوى السكان إلى المسئولين.

ويرجع السمحي سبب غلاء أسعار المياه ووصولها إلى عشرة آلاف ريال للوايت إلى غياب المشتقات النفطية (الديزل) ويقول إنه يستهلك ثلاثة وايتات في الشهر حجم صغير بستة آلاف ريال بعد أن كان يشتري الوايت بألف ريال واليوم أصبحت أسعار المياه مرتفعة جدا ولاتتناسب مع دخل الأسر .

خوف وهلع

ويرى الشيخ وديع إسماعيل الحليقي– من سكان حي الحصبة : أن كل شيء سيئ ولم تعد الحياة مريحة في حي الحصبة وذلك لما يعانيه السكان من خوف وهلع إلى جانب رفض أصحاب وايتات المياه الدخول إلى الحي المنكوب خوفاً على حياتهم ولم يكتفوا بأسعارهم الخيالية التي وصلت إلى عشرة آلاف للوايت بدلاً من ألف ريال.

محاكمة المتسببين

ويحمل الحليقي الجهات المعنية مسئولية هذا الإهمال فلايوجد من يراقب الأسعار وجشع الناس دفع بالكثير إلى هجر منطقة الحصبة والتوجه إلى قراهم في الأرياف هربا من الأوضاع المتردية في حي الحصبة وشارع مازدا على وجه الخصوص علماً بأن أسعار المياه تعد الأغلى على مستوى العاصمة صنعاء ومختلف محافظات الجمهورية ومع ذلك أذن من طين وأخرى من عجين لايمكن لأحد تبرير هذه الأسعار التي أثرت على حياة المواطنين في شهر رمضان المبارك.

ويتفق معه حسن الحبابي حيث يؤكد أن سكان الحصبة يتجرعون جشع أصحاب وايتات المياه ويطالب مؤسسة المياه بسرعة إصلاح المواصير التي كانت هدفاً لدى أطراف النزاع ولكن ثقتنا في قيادة المؤسسة وفي الدولة أن تعيد حالة الأمن والاستقرار لأبناء الحصبة الذين رفض عدد منهم العودة إلى منازلهم خوفا على حياة أبنائهم وعلى ممتلكاتهم التي ضاعت بين عشية وضحاها ،ويطالب بمحاكمة من وراء هذه الفتنة التي ألحقت بالسكان أضراراً بالغة في الأرواح والممتلكات.

ملايين الريالات

من جهته أكد المهندس/ إبراهيم احمد المهدي مدير عام المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بأمانة العاصمة أن مشكلة المياه التي تعاني منها أمانة العاصمة وبالتحديد منطقة الحصبة نتيجة الأحداث التي تمت في المنطقة، فقد تم توجيهنا من قبل الأخ/ أمين العاصمة والمكتب التنفيذي على أن يتم حصر وإصلاح جميع المشاكل التي واجهت شبكة المياه في منطقة الحصبة على نفقة المؤسسة، وفعلا تقوم المؤسسة منذ شهر ونصف بحصر أماكن تسرب المياه، وأماكن العدادات المسروقة أو المعطلة، واستبدالها فوراً، وتعتبر نسبة حجم الأضرار لشبكة المياه التي لحقت بمنطقة الحصبة اقل بكثير من الأضرار الأخرى فيما يخص الشبكة العامة للمؤسسة، أما ما يخص البيوت والشبكة الداخلية للبيوت فهذا ليس من مسئولية المؤسسة، وخسائر قطاع المياه لم تتأثر كثيراً كون الشبكة مدفونة تحت الأرض والتي تعرض للخراب أو السرقة أو القصف والتخريب هو الجزء المكشوف فوق الأرض، فإجمالي كلفة الخسائر التي لحقت بالمؤسسة جراء مشكلة الحصبة تتجاوز ثلاثة ملايين ريال.. وبحمد الله تم إصلاح ما يقارب ٪80 من حجم الأضرار التي لحقت بالشبكة في منطقة الحصبة.. من التوصيلات المنزلية وإصلاح أو استبدال العدادات التي سرقت أو تعطلت نتيجة القصف الذي حدث في المنطقة.. ونستقبل بشكل يومي عبر المنطقة الخامسة أي إشكاليات من هذا النوع، والتعاون مع المواطنين في المنطقة لإصلاحها.

منع أي حفريات

وأشار المهندس ابراهيم المهدي إلى أن أي حفريات ممنوعة، لما تسببه من خسائر كبيرة لدى المؤسسة ونحن نحاول منع أي عملية حفر على الخطوط الخاصة بالمؤسسة، والحمد لله هناك تجاوب من قبل المواطنين، ونتمنى التجاوب من قبل بعض المتنفذين في منطقة الحصبة للحد من المخاطر والخسائر المترتبة على المؤسسة جراء الحفر العشوائي على الخطوط الرئيسية..

الكهرباء والديزل

وأفاد المهندس إبراهيم المهدي بأن المشكلة الحالية التي نعاني منها والحمد لله بدأت تنحل تدريجياً، فالمشكلة التي نواجهها هي الكهرباء وانعدام مادة الديزل، هما السببان الرئيسيان لتفاقم مشكلة المياه في أمانة العاصمة ومنطقة الحصبة بشكل خاص.. فهناك تنسيق مع الإخوة في وزارة الكهرباء تشغيل خلايا المؤسسة، وللأسف الشديد لم يستطيعوا تشغيل جميع خلايا المؤسسة أثناء فترة انقطاع الكهرباء، وعانينا من مشاكل كبيرة من عملية توزيع المياه حيث امتد البرنامج من أسبوع إلى أسبوعين..والحمد لله هذا الأسبوع الأخير الكهرباء متحسنة، وهناك تحسن طيب في عملية التوزيع وإعادة البرنامج إلى سابقه، ونتمنى أن تستمر الكهرباء في التشغيل الواصل مثل ما هي عليه في هذا الأسبوع.

25ألف لتر يومياً

ونوه المهندس إبراهيم إلى أن لدى المؤسسة مجموعة من الآبار تضخ مباشرة للشبكة، استطعنا أن نركب عليها مولدات، واستعنا بمادة الديزل، إلا أنه وللأسف الشديد أيضا هناك شحة في حصولنا على مادة الديزل، خاصةٍ وان احتياج المؤسسة يفوق الـ25 ألف لتر يومياً، كون محطات المعالجة يتم تشغيلها بالمولدات، وهي أربعة ميجا وحاجتها حوالي 15 ألف لتر يومياً، ويصل إلينا الديزل لكن بفترات متقطعة، وهذا أيضا سبب لنا إشكالية، لكن في ظل وجود الكهرباء احتياجنا لمادة الديزل هو في حده الأدنى.. ولكن المشكلة ما تزال قائمة في إمداد المؤسسة بمادة الديزل.. وخاصة في حال انقطاع الكهرباء ولتشغيل المولدات التي تصل طاقتها إلى) 300 (كيلوا وات و) 250(كيلو وات في حالٍ تشغيلها 24 ساعة تحتاج من 1000–800 لتر يومياً.. وهذا يسبب لنا إشكالية كبيرة في عملية الصيانة والتشغيل ونقل الديزل وكأننا نخلق عملاً جديداً إلى جانب عمل المؤسسة..فهذه صعوبات كبيرة نواجهها نحن العاملين في المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي، ولكن الحمد لله نحاول أن نتجاوزها، وأبرز الصعوبات التي تواجهها المؤسسة هي الكهرباء ومادة الديزل، التي تتسببا في الحد من عمل المؤسسة وإشكاليات عدم توفر المياه وتدفقها بالشكل المطلوب..

حوض صنعاء

وقال مدير عام المؤسسة: نحن نشارك الإخوة في الهيئة العامة للموارد المائية الهموم والمعاناة للحفاظ على حوض صنعاء ومنع الاستنزاف الجائر للمياه الجوفية في تلك المناطق، لان الحوض محصور بكميات قليلة، والاستنزاف فيه كبير، واعتمادنا في صنعاء هو الاعتماد الوحيد على الآبار الجوفية، وحفر الآبار الأخيرة والتي نعول عليها هي الآبار العميقة، حيث نعتمد على طبقة الصخور الرملية المتواجدة فيها المياه، والصعوبات فيها قائمة والهبوط في المنسوب مستمر وذلك بسبب الحفر العشوائي للآبار، والاستنزاف الجائر في هذا الحوض، وقد تم تشكيل لجان وطنية للحفاظ على مياه حوض صنعاء، تتكون من وزيرين ومحافظ ومجموعة من المختصين والمعنيين من المديريات أو المستفيدين من المزارعين لأن الحوض لا يشمل أمانة العاصمة فقط أوسع من هذا بكثير ،والحفر وتراخيص الحفر يتم عبر هذه اللجنة، وأكثر الأحوال لا توافق اللجنة على حفر آبار جديدة إلا إذا كانت الآبار ستستخدم للشرب ولتزويد المناطق المجاورة التي هي بحاجة للاستفادة منها، أو مشاريع قائمة للتعميق، لكن نحن كمؤسسة نرفض أي حفر عشوائي وكل الآبار التي تحفر الآن هي ثلاثة تراخيص.

دراسة استراتيجية

وتطرق مدير عام المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي إلى أن هناك دراسة استراتيجية تم إعدادها من قبل المؤسسة والجهات المعنية لمواجهة مشكلة المياه في أمانة العاصمة وهناك صعوبات كبيرة، معتبراً أن مشكلة حوض صنعاء الحالية هي مشكلة إدارية أكثر مما هي مشكلة موارد، فالموارد والحمد لله ما تزال موجودة ولو أنها شحيحة نوعا ما، إلا أن الحفر العشوائي هو أحد الأسباب الرئيسية لاستنزاف المياه الجوفية التي تغذي حوض صنعاء المائي. والمفروض أن نفكر حالياً ونخطط بأن تكون هذه المياه للشرب، حتى الحد الأدنى من الزراعة، والمسألة مسألة إدارية، فيجب أن تقوم جميع الجهات المعنية بدورها في هذا الموضوع للحفاظ على هذه الثروة الغالية، التي لا بديل لها وجميع البدائل صعبة، أو مكلفة مثل التحلية. بالإضافة إلى أن هناك معالجات لفاقد المياه، حيث عملنا خلال الخمس السنوات الماضية في مجال استبدال شبكات كاملة لمعالجة الفاقد، وما يزال هذا المشروع مستمراً في استبدال العدادات وتحسين التوصيلات، واستبدال بعض الخطوط لأن شبكة المياه لصنعاء قديمة من السبعينيات، وأغلب الأنابيب متآكلة وخاصة عندما تكون من الحديد المقلفن، وهذا المشروع ما يزال ضمن خطتنا لاستبدال بقية شبكات صنعاء المتهالكة بمشاريع جديدة لأن هذا يعتمد على التمويل المتاح، وتمكنت المؤسسة من استبدال ما يقارب٪45 من الشبكات القديمة المتهالكة للمياه في صنعاء.

مشروع قرار

وعن دور المؤسسة لحل مشكلة المياه في أمانة العاصمة خلال المرحلة المقبلة أفاد المهندس إبراهيم المهدي بأن المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بأمانة العاصمة قامت بتقديم مشروع قرار إلى مجلس الوزراء شكلت على ضوئه لجنة من أربع وزارات لبدء الدراسات لاستخدام أحواض حول صنعاء، مثل وادي شبام ووادي الحفاء وعيون سردود، وهذه بدائل ممكن أن تكون جزء من الحل، واللجان المشكلة لغرض توفير الموارد المالية والمادية لتنفيذ هذه الدراسات، وقد اجتمعت أكثر من اجتماع، إلا أن الظروف الحالية من عدم استقرار الأوضاع حالت دون مواصلة اجتماعات هذه اللجان، ولكننا نسعى حالياً إلى استعادة الاجتماعات المتواصلة لهذه اللجان حتى الوصول إلى نتائج مرضية في المستقبل إن شاء الله، منوها بأنه تم وضع العديد من الحواجز المائية في بعض المناطق بأمانة العاصمة لتغذية المياه الجوفية إلا أنها تعتبر أحد الأسباب وليست الوحيدة لهذا الغرض، فلابد من دراسة متكاملة للحفاظ على حوض صنعاء وتغذية المياه الجوفية، ووضع الحواجز المختلفة ولكن لابد أن تكون الحواجز بشكل ممنهج ومدروس، لان المياه التي تتراكم في هذه الحواجز والحفر ملوثة من عوادم السيارات ومخلفات الشوارع لا بد أن تكون مدروسة، فلا نستطيع أن نجزم أن إعادة حقنها بالتدخل مباشرة إلى الحوض ستعمل حل ولابد من فلترتها ومعالجتها وكذلك إيجاد دراسات علمية في هذا المجال.. ومما لا شك فيه أنها تعمل على إعادة المخزون.. خاصة في المناطق التي فيها تسرب في التربة بشكل ممتاز، كما يتم أيضا استخدامها لسقي الأشجار، والغرض من هذه الأحواض التي يتم تجمع المياه فيها لري المسطحات الخضراء.. والحدائق، والجزر الوسطية في المدن..

وفي ختام هذا التحقيق تذكرني دراسة اطلعت عليها قبل سنة تقريبا تفيد هذه الدراسة أن العاصمة صنعاء تأتي في مقدمة المدن اليمنية في ارتفاع نسبة خطر نضوب المياه خصوصا مع غياب التوازن بين نسبة تغذية المياه الجوفية فيها والاستهلاك، فهل نعتبر من هذه الأزمة التي أفتعلها البعض وكيف جاء رد الأخوة في مؤسسة المياه بالعاصمة، وهل نعي مدى خطورة نضوب المياه وأن شحة المياه هذه الأيام ماهو إلا جرس إنذار حيث تعود أسباب شحة المياه حاليا إلى ارتفاع سعر الديزل وغياب المشتقات النفطية على العاصمة جراء الأزمة التي تعصف بالبلاد .

علما أن العاصمة صنعاء مهددة بالفعل بالعطش كما هي بقية المحافظات اليمنية ويرجع المهندس الزراعي عبد الملك البحري نضوب المياه في أحواض العاصمة إلى أن استنزاف المياه من قبل مزارعي القات بضواحي العاصمة يعد من أهم الأسباب الرئيسية التي تهديد سكان العاصمة صنعاء.

وأكد الخبير الزراعي أنه يجب ايقاف عمليات الحفر العشوائي للآبار في أمانة العاصمة مع استخدام وسائل تقنية حديثة للري وبناء الخزانات (حواجز مائية للأمطار) وعمل مصائد للمياه للاستفادة من مياه الأمطار وأنه يجب أن تكون الآن وسريعا وأن إهمالها أو تأخيرها سيضاعف من المشكلة...

وطالب بضرورة الاستفادة من هذه الأزمة وايجاد خارطة مائية وزراعية في اليمن على ضوئها تظهر الحلول للمشكلة المائية وكيفية استخدام الوسائل الحديثة والصحية خصوصا وأن تكاليف كثيرة تسببها عمليات الترميم للسدود مع حدوث عمليات تسرب وعدم مقدرتها على تغذية المياه الجوفية...

مدير عام المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بأمانة العاصمة:

■ انقطاع الكهرباء وانعدام مادة الديزل السببان الرئيسيان لتفاقم مشكلة المياه بأمانة العاصمة